الأمم المتحدة S/2017/206

مجلس الأمن

Distr.: General
10 March 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرتين ٥٠ و ٥٢ من قرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦). وهو يغطي التطورات الرئيسية التي استجدّت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ صدور تقريري المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (S/2016/1130). ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرز على صعيد تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (البعثة). وهو يقدم معلومات مستكملة وتوصيات بشأن مسألة إدخال تعديلات على البعثة دعما لعملية الانتقال السياسي، وجاهزية البعثة للتصدي للمخاطر الأمنية ولرصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – الحالة السياسية

٢ – في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، انتهت فترة الولاية الدستورية الثانية والأخيرة للرئيس جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعادت التوترات السياسية، التي كانت تتصاعد بشكل مطّرد طوال عام ٢٠١٦، لتحتدم بشدة من جديد، حيث تحوّل العديد من المظاهرات في مختلف أنحاء البلد إلى أعمال عنف. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، تُوّجت جهود الوساطة التي قادها المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو بإبرام اتفاق سياسي جديد لتنظيم المرحلة الانتقالية التي تنتهي مع إجراء الانتخابات. وقد شكّل الاتفاق الذي وقّع عليه ممثلو الأطراف الموقّعة وغير الموقّعة على الاتفاق السياسي المبرم في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ عاملا مساعدا على تخفيف حدة التوترات السياسية، ولا سيما في كينشاسا.

100317 100317 17-03628 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - غير أنه بعد مضي أكثر من شهرين على توقيع الاتفاق السياسي الجديد، بقي تنفيذه متعثرا. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أطلق المؤتمر الأسقفي جولة مفاوضات جديدة من أجل التوصل إلى حل وسط بشأن الأحكام الخاصة المنظمة لعملية تنفيذ الاتفاق السياسي. وتم التوصل إلى توافق آراء بخصوص إنشاء هيئة لا تتسم بالتراتبية الهرمية لنيابة رئاسة المجلس الوطني لرصد الاتفاق والعملية الانتخابية وبخصوص تكوينها، وجرى تعيين السيد إيتيان تشيسيكيدي، الزعيم السابق للاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي ولتجمّع القوى السياسية والاجتماعية من أجل التغيير، رئيسا لها. واتفقت الأطراف الموقعة أيضا على جدول زمني لتنفيذ الاتفاق السياسي، ويُتوخى فيه تفعيل المجلس الوطني، وتقديم قوائم لتبديل أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، ونشر الجدول الزمني الانتخابي بحلول ١٥ نيسان/أبريل.

٤ - وما زال استمرار الخلاف بين الأطراف الموقعة بشأن طرائق اختيار رئيس الوزراء يشكل عقبة رئيسية تحول دون إحراز التقدم. وفي اجتماع مع قيادات المؤتمر الأسقفي في ٢٠ شباط/فبراير، كرّر الرئيس طلبه ترشيح ثلاثة أسماء لمنصب رئيس الوزراء، ودعا إلى الانتقال من التركيز على ترتيبات تقاسم السلطة إلى التركيز على تنظيم الانتخابات. وما زال التجمّع، من جهته، مصرّا على نمط المرشح الواحد وفقا للاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وما زالت الخلافات مستمرة أيضا بين الأغلبية الحاكمة والتجمّع حول توزيع وزارات الخارجية والداخلية والدفاع والعدل في الحكومة الانتقالية.

٥ - وتسبّبت وفاة السيد تشيسيكيدي في ١ شباط/فبراير أيضا في تأخّر تسمية رئيس الوزراء وإنشاء المجلس الوطني. وثمة خلاف أيضا بين الأغلبية الحاكمة والتجمّع بشأن دور المؤتمر الأسقفي في المستقبل، حيث تعارض الأغلبية الحاكمة استمراره في القيام بدور الوساطة بعد الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بالأحكام الخاصة. وفي شباط/فبراير، تعرّضت الأبرشيات والمعاهد الدينية الكاثوليكية في كانانغا وكينشاسا ولوبومباشي لهجمات يُحتمل أن يكون سببها الإحباط المتنامي في صفوف بعض فئات الشعب بسبب تأخر المفاوضات التي يقودها المؤتمر الأسقفي بشأن الأحكام الخاصة. وفي ٢ آذار/مارس، تقلّد فيليكس تشيسيكيدي، نجل إتيان تشيسيكيدي وأحد نوّاب أمين عام الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، منصب رئيس التجمّع، وتولّى بيير لومبي، من مجموعة الأحزاب السياسية السبعة، قيادة مجلس حكماء التجمّع.

٦ - وبالتزامن مع ذلك، استمرت عملية تسجيل الناخبين بعد إنجاز المرحلة التجريبية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر، أطلقت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة عملية تسجيل الناخبين في اثنتين من مناطق العمليات الأربع (وهما يغطيان ١٣ مقاطعة). وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، أفادت اللجنة بأنه تم تسجيل ١٥ مليون شخص. ومن المتوقع أن يبدأ التسجيل في المنطقتين المتبقيتين (وهما يغطيان المقاطعات الـ ١٣ المتبقية) خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل. واستمرت البعثة في دعم تسجيل الناخبين. وفي ٢٨ شباط/فبراير، كانت البعثة قد نقلت أكثر من ٠٠٠ ٢ طن من مواد تسجيل الناخبين إلى مواقع موزّعة في مختلف أنحاء البلد، وذلك بواسطة النقل الجوي بشكل رئيسي. ومن المتوقع أن تكون البعثة قد أنجزت نقل مواد التسجيل بحلول نهاية آذار/مارس.

٧ - وما زال تمويل الانتخابات يمثل مشكلة. ففي ١٥ شباط/فبراير، أعلن وزير الميزانية، بيير كانغوديا، أن قيام الحكومة بجمع المبلغ اللازم لإجراء الانتخابات، والمقدّر بـ ١,٨ بليون دولار، سيكون أمرا صعبا. وفي اليوم نفسه، صرّح لامبير مندي، وزير الاتصالات والإعلام والمتحدث الرسمي باسم الحكومة، بأن السيد كانغوديا قد أسيء فهمه، وأن الحكومة ملتزمة بإجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٧. وصرّح رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في وقت لاحق بأن الميزانية المعدّلة التي وضعتها اللجنة للدورة الانتخابية يبلغ حجمها ١,٣ بليون دولار، وهذا يغطي جميع الانتخابات. وفي ٢٤ شباط/فبراير، كانت الحكومة قد صرفت للّجنة ١٨٠ مليون دولار من أصل مبلغ ٣٠٠ مليون دولار كانت قد التزمت في عام ٢٠١٦ بتخصيصه لتنظيم الانتخابات.

٨ - وما زال صندوق التبرعات المشترك المتعدد الشركاء المخصص لمشروع دعم الدورة الانتخابية في الكونغو، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ممولًا بنسبة ٦ في المائة من مبلغ ١٢٣,٣ مليون دولار المطلوب، وهو ما يرجع جزئيا إلى مخاوف الجهات المانحة بشأن أوجه الغموض المحيطة بترتيبات عملية الانتقال السياسي. ويتسبّب عدم توافر التمويل للمشروع في تدنّي حجم أنشطة التثقيف المدني التي يجري توفيرها وحجم نشر مراقبي الانتخابات وغير ذلك من أنواع الدعم الهامة للعملية الانتخابية.

باء - الحالة الأمنية

٩ - حدثت تحولات كبيرة في المشهد الأمني في البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فلم تعد أعمال العنف والتهديدات التي يتعرض لها المدنيون مركزة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث انتشر العنف الطائفي والصدامات العرقية من المناطق المتضررة بالفعل

من النزاع المسلح، كمقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية، إلى تنجانيقا ومقاطعات كاساي الثلاث ومقاطعة وسط الكونغو. وتزايد نشاط الجماعات المسلحة في الشرق، وخاصة مع عودة حركة ٢٣ مارس السابقة إلى الظهور. وتفاقمت ظاهرة تجدُّد العنف في مختلف أنحاء البلد بسبب الحالة السياسية الراهنة بما يحيط بها من غموض، إلى جانب استغلال المظالم لأغراض سياسية وتقديم الدعم للميليشيات المسلحة من قبل بعض الجهات السياسية الفاعلة. ويحمل تزايد حجم الاستعانة بميليشيات الدفاع عن النفس الناشطة على أسس عرقية دلالة على تنامي الشعور بانعدام الأمن والريبة. ويتزايد أيضا خطر وقوع أحداث عنف متصل بالانتخابات، وفي المناطق الحضرية بشكل رئيسي، ويُتوقّع استمرار تزايد هذا الخطر مع استمرار تعثّر تنفيذ الاتفاق السياسي، مما سيطيل من أمد حالة الغموض السياسي الراهنة.

شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٠ - ما زال المدنيون يتضررون بشدة من الأنشطة الجارية للجماعات المسلحة في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية وكل من مقاطعتي إيتوري وأويلي العليا، مما يؤدي إلى استمرار عمليات القوات المسلحة الكونغولية والبعثة. وعلى الرغم من تعرض تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري للضغط العسكري، تمكنت هذه الجماعات من الاحتفاظ بقدرتها على القيام بأنشطة مزعزعة للاستقرار.

١١ - وفي كيفو الشمالية، قُتل ٤٢ شخصا في الفترة ما بين ٢٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في سلسلة هجمات من المفترض أنها نُفّذت بواسطة تحالف القوى الديمقراطية أو الجهات المنتسبة له، في محيط إرينجيتي بإقليم بيني. ووقعت اشتباكات بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والجماعة المنشقة عنها المسماة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - أوبويونغي، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجماعات ماي - ماي، فتسبّبت في تشريد أعداد كبيرة من السكان. وازدادت أيضا كثافة النزاعات الطائفية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وخاصة بين طائفتي الهوتو والناندي.

١٢ - وساعدت العمليات المنسّقة التي قامت بها القوات المسلحة والبعثة في كانون الثاني/يناير في تعطيل أنشطة تحالف القوى الديمقراطية وغيره من الجماعات المسلحة. ونشرت البعثة قواعد أمامية على الحدود مع مقاطعة إيتوري، قرب بلدة بيني، وفي ماموديوما القريبة من منطقة ''المثلث'' التي تعدّ معقلا للتحالف. وعززت البعثة أيضا وجودها في إيتيبيرو، بإقليم واليكالي، للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، وزادت من كثافة الدوريات التي تجوب نيانزالي على إثر الشائعات التي ترددت حول شنّ الجماعات

المسلحة هجوما على السكان المدنيين. وتم تمديد قاعدة أمامية في لوهانغا لحماية موقع المشردين داخليا من طائفة الهوتو الذي تعرض لهجوم من عناصر ماي - ماي في تشرين الثاني/نوفمبر.

١٣ - وواصلت البعثة دعم العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وأجرت عمليات أحادية الجانب لإبقاء الضغط العسكري على هذه الجماعة المسلحة قائما من خلال استهداف قياداتها ومصادر دخلها الرئيسية، بما في ذلك تجارة الفحم. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، تم في إطار هذه العمليات تفكيك عدد من معسكرات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ونقاط التفتيش التي تشغلّها لجباية الضرائب على شحنات الفحم. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تم الاستيلاء على كمية كبيرة من معدّات الاتصالات والوثائق الداخلية الخاصة بالقوات الديمقراطية بالقرب من متنزه فيرونغا الوطني.

١٤ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، في أعقاب ورود تقارير أفادت بأن مجموعة من عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة قد دخلت إلى كيفو الشمالية عن طريق أوغندا وأنها موجودة في كيفو الشمالية، تحطّمت طائرتان مروحيتان هجوميتان تابعتان للقوات المسلحة خلال عملية كانت تُنفَّذ ضد عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة بالقرب من جبال ميكينو وكاريسيمبي في إقليم روتشورو، بالقرب من الحدود الرواندية. وقدّمت البعثة المساعدة لإنقاذ خمسة من أفراد طاقمي الطائرتين وجنود القوات المسلحة في موقع تحطم الطائرتين خلال العمليات البرية التي نُفّذت في وقت لاحق ضد عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة المشتبه بها. ونقلت البعثة سبع جثث (لاثنين من أفراد طاقمي الطائرتين، وعقيد في القوات المسلحة، وأربعة أشخاص يُزعم أنهم من عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة)، واحتجزت القوات المسلحة أحد عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة. وقامت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد ذلك بنشر ٧٠٠ جندي إضافي من القوات المسلحة في كيفو الشمالية لتعزيز وجودها على الأرض. وتجري البعثة مهام استطلاع منتظمة في كيفو الشمالية، بالتنسيق الوثيق مع القوات المسلحة والسلطات الكونغولية، لرصد تحركات عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٥ - وفي إيتوري، قامت البعثة خلال شهر كانون الثاني/يناير بتوثيق ٤٠ انتهاكا لحقوق الإنسان تورّطت فيها عناصر من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وقامت البعثة والقوات المسلحة بسبع عمليات منسّقة ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري قُتل خلالها ٢٧ من مقاتليها وأصيب آخر واعتُقل اثنان. وانحسر العنف الطائفي بين طائفتي الهيما

والليندو على إثر الحوار الطائفي الذي أطلقته سلطات المقاطعات في إقليم إيرومو، بدعم من البعثة.

١٦ - وفي كيفو الجنوبية، وردت تقارير عن تحركات للجماعات المسلحة، ولا سيما في أقاليم فيزي وشابوندا وأوفيرا. وأُفيد أيضا بحدوث تحركات كبيرة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في إقليم موينغا. وفي سهول روزيزي، اعترضت القوات المسلحة تحركات لعناصر بوروندية مسلحة كانت تحاول عبور الحدود إلى إقليم أوفيرا، وقُتل بعض عناصر قوات التحرير الوطنية خلال إحدى العمليات. ونفذت البعثة أيضا عمليات مع القوات المسلحة، حيث تم استهداف معسكرات قوات التحرير الوطنية في محيط سانج، بإقليم أوفيرا، بهدف تقييد حرية حركة هذه القوات والحد من قدرتها على الحصول على الموارد.

١٧ - وفي أويلي العليا، استمر جيش الرب للمقاومة في مهاجمة المدنيين في شمال غرب إقليم دونغو وعلى امتداد محور بانغادي - نيانغارا، حيث قام بنهب الإمدادات الغذائية واختطاف المدنيين. وعلاوة على ذلك، استمرت التحرّكات عبر الحدود من جانب عناصر مسلحة من الجناح المعارض بالحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأفادت التقارير أيضا بأن مقاتلين من جنوب السودان قد تسلّلوا إلى بعض مخيمات اللاجئين في أويلي العليا. ومدّدت البعثة انتشار قاعدة أمامية في دوروما، على الحدود مع جنوب السودان، لتعزيز وجودها في المنطقة ودعم عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حسب الاقتضاء. وساهمت البعثة أيضا في تعزيز آليات الحماية المجتمعية للمدنيين في القرى الواقعة على طول الحدود مع جنوب السودان لتحسين القدرة على الإنذار المبكر والاستجابة.

١٨ - وعلى خلفية استمرار نشاط الجماعات المسلحة في الشرق، يستمر استسلام أعضاء بعض الجماعات المسلحة، حيث ينضم مقاتلون جدد إلى البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي تدعمه البعثة. وفي إطار البرنامج، أنجزت الحكومة إعادة ٣ ٧٦٣ من المقاتلين السابقين من معسكري كيتونا وكامينا إلى مجتمعاتهم المحلية في ثماني مقاطعات، وبشكل رئيسي في الجزء الشرقي من البلد، بينما بدأ نحو ١٥٠ من المقاتلين السابقين في كامينا و ٥١٤ في كيتونا المرحلة الأولى من عملية إعادة الاستيعاب في كانون الثاني/يناير. وواصلت البعثة أنشطة الحد من العنف الطائفي، حيث أطلقت ٢٠ مشروعا في المقاطعات الشرقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٩ - وقام مقاتلون كونغوليون وأجانب بتقديم أنفسهم للبعثة للانضمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالنسبة للكونغوليين، أو عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن بالنسبة للأجانب. وهذا يشمل ٤٢ مقاتلا كونغوليا، نصفهم من جماعة قوات أباكونغوزي المقاتلة التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛ و ١٢ من مختلف جماعات ماي - ماي؛ وثمانية من ماي - ماي نياتورا؛ واثنين من المجلس الوطني للمقاومة من أجل الديمقراطية؛ إلى جانب ٣٢ من المقاتلين الأجانب، معظمهم من جماعة قوات أباكونغوزي المقاتلة التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتمت إعادتهم إلى رواندا. وتواصل البعثة تقديم الدعم لـ ٢٩٨ من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المتروع سلاحهم و ١ ٠٥٠ من معاليهم كانوا جزءا من عملية نزع السلاح الطوعية التي لم تكتمل في معسكرات كانيوباغونغا وكيسانغاني ووالونغو، ولـ ٦٢٨ من عناصر الجناح المعارض بالحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، بمن في ذلك ٢٨ من القصر، ممّن جرى تسكينهم في منشآت البعثة في دونغو وغوما.

مناطق العنف الناشئة

٢٠ - كان لتجدد أعمال العنف في مناطق كانت تُعتبر هادئة نسبيا حتى وقت قريب وطأةٌ شديدة على المدنيين في عدد من المناطق التي كانت البعثة تحتفظ فيها بوجود ضئيل للغاية.

٢١ - وفي تنجانيقا، انتشر اقتتال طائفتي توا ولوبا إلى خمسة من أقاليم المقاطعة الستة، وأودى بحياة حوالي ١٥٠ شخصا، وتسبّب في تشريد حوالي ٧٧٧ ٤٣٣ شخصا حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧. وفي منتصف كانون الثاني/يناير، وقعت اشتباكات بين شباب من طائفتي توا ولوبا في موبا، مما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين وتشريد أعداد كبيرة من السكان. وعززت البعثة وجودها في مانونو، ويسّرت انتشار القوات المسلحة في موبا وموند ونيونزو لتفريق عناصر مختلف الميليشيات التي تحتل تلك المناطق. ودعمت البعثة أيضا مبادرات تسوية النزاعات الطائفية في الأقاليم المتضررة من النزاعات.

٢٢ - وتصاعد العنف بشكل حاد في مقاطعات كاساي ومقاطعة لومامي، بسبب الاشتباكات بين قوات الأمن الوطنية وأعضاء ميليشيا كامونا نسابو. وفي كانون الثاني/يناير، قُتل ٤٠ شخصا على الأقل، معظمهم من أفراد الميليشيا، في اشتباكات مع قوات الأمن الكونغولية في إقليم ديبايا، بمقاطعة كاساي الوسطى. وخلال الفترة ما بين ٢٥ كانون الثاني/يناير و ٥ شباط/فبراير، أفيد بأن الاشتباكات مع قوات الأمن الكونغولية أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٢٢ من أفراد الميليشيا. وفي الفترة من ٦ إلى ٨ شباط/فبراير، في نغيما بمقاطعة كاساي الوسطى، أفيد بمقتل ما لا يقل عن ٤٧ شخصا، من بينهم أعضاء

في الميليشيا ومدنيون، خلال عملية عسكرية قادتها القوات المسلحة. وفي الفترة من ٩ إلى ١٣ شباط/فبراير، يُزعم أن الأعمال العسكرية الإضافية التي نفذتها القوات المسلحة ضد الميليشيا أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٨٤ شخصا يُفترض أنهم من عناصر الميليشيا في تشيمبولو ومحيطها، بمقاطعة كاساي الوسطى. وتفيد التقارير بأن الميليشيا قتلت اثنين من الزعماء المحليين لعدم تعاونهم معها، وأنها توسّعت في تجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوفها. وأطلقت الحكومة عمليات تحقيق بخصوص الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في مقاطعات كاساي.

٢٣ - ونشرت البعثة أفرقة متنقلة متعددة التخصصات للرصد والاستجابة مصممة خصيصا للانتشار في المناطق التي لم يعد للبعثة وجود فيها أو التي لها فيها وجود محدود، وذلك في عدة مناطق متضررة من العنف في مقاطعات كاساي. والغرض من الأفرقة هو التحقق من البلاغات المتعلقة بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتحسين دقة تقدير البعثة للمواقف، والتفاعل مع السلطات المحلية وسلطات المقاطعات، ومع الطوائف وهيئات المجتمع المدني. وتم نشر سرية من كتيبة الانتشار السريع الموجودة في كيفو الجنوبية إلى كانانغا في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ثم حلّت محلها سرية تابعة لقوة البعثة الاحتياطية جاءت من كينشاسا في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي ٢٢ شباط/فبراير، تم نشر سرية إضافية في كانانغا لإيجاد قواعد أمامية إضافية ونظم للإنذار المبكر في المناطق الرئيسية من مقاطعات كاساي. واستغلت البعثة وجودها المعزَّز لدعم المبادرات المحلية لتسوية النزاعات، بما في ذلك مناقشات نزع السلاح الأولية التي أجريت مع ميليشيا كامونا نسابو. وشاركت السلطات المؤقتة في كاساي الشرقية في الجهود المبذولة، بدعم من البعثة، لحشد الدعم من القيادات المجتمعية لتخفيف حدة التوترات في مناطق كل منهم وثني الشباب المحلي عن الانضمام إلى ميليشيا كامونا نسابو.

٢٤ - وفي مقاطعة وسط الكونغو، شهدت التوترات السياسية ارتفاعا حادا في الفترة السابقة لانتهاء ولاية الرئيس وفي الفترة التالية لانتهاء الولاية مباشرة. وفي كانون الثاني/يناير، في كيمبيسي، تعرّض مقر إقامة نائب رئيس حزب بوندو ديا مايالا السياسي، الذي تم مؤخرا تعيينه نائبا لوزير البنى التحتية والأشغال العامة وإعادة الإعمار، للحرق والنهب على أيدي أنصار رئيس الحزب. ثم وقعت اشتباكات بين أنصار الحزب والشرطة الوطنية والقوات المسلحة أسفرت عن مقتل شخصين يُفترض أنهم من أنصار الحزب، ومقتل أحد ضباط الشرطة. وفي شباط/فبراير، أفيد بمقتل تسعة مدنيين رميا بالرصاص على يد الشرطة عندما حاول حشدٌ نقل جثث المتوفين من أنصار الحزب من مشرحة محلية. واشتبكت

الشرطة الوطنية أيضا مع نفر من المتعاطفين مع الحزب في كينشاسا، وحاصرت مسكن بي موانداا نسيمي، وهو من أنصار زعيم الحزب وعضو في البرلمان مطلوب للعدالة لقيامه بالتحريض على الفتن، مما أسفر عن مقتل اثنين من عناصر الحزب وإصابة عدد من المدنيين وإلقاء القبض على ٢٢ شخصا. وفي ٤ آذار/مارس في كينشاسا، ألقت الشرطة القبض على السيد نسيمي وزوجته في عملية قُتل خلالها أحد ضباط الشرطة وثلاثة من عناصر الحزب. وصادرت الشرطة أيضا ثلاثة أسلحة نارية وألقت القبض على ٣٠٧ أشخاص، وتم الإفراج عن ١٧٠ من هؤلاء في اليوم نفسه.

٢٥ - وفي كينشاسا، في الفترة السابقة لانتهاء ولاية الرئيس في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عززت البعثة وجودها بسريتين إضافيتين، ليصل حجم وجودها في المدينة إلى كتيبة واحدة، حتى أعيد انتشار إحدى السرايا إلى كانانغا. وعززت البعثة أيضا مركزها للعمليات التعبوية في كينشاسا لتيسير استجابة البعثة المنسّقة للعنف الانتخابي من جانب العناصر الشرطية والعسكرية والمعنية بحقوق الإنسان في البعثة، وقامت البعثة أيضا بتدريب ١٣٣ من مفتشي التدقيق في الشرطة الوطنية على رصد حقوق الإنسان لتعزيز الرقابة على تصرّفات الشرطة الوطنية.

التطورات الإقليمية

٢٦ - استمرت الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي للتصدي للتهديد المستمر الذي تشكله الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اجتمع ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى مع وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية في كينشاسا للحث على استئناف الجهود الرامية إلى تنفيذ إعلانات نيروبي من أجل التصدي لمسألة عودة عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة. واجتمعا أيضا بالرئيس يويري موسيفيني، رئيس أوغندا، لمناقشة جملة أمور منها مسألة عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة. وحضرا أيضا اجتماعا للجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة على هامش الدورة العادية الثامنة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وأعربت الجهات الضامنة في بيانها الختامي عن قلقها إزاء استمرار أنشطة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وما أفادت به التقارير من توغُّل لعناصر حركة ٢٣ مارس السابقة إلى داخل البلد، وطول أمد وجود عناصر الجناح المعارض بالحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في الأراضي الكونغولية. ويُستعرض مزيد من التطورات المتعلقة بالإطار في تقريري

عن تنفيذ الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2017/208).

٢٧ - وقام ممثلي الخاص ومبعوثي الخاص أيضا بمساع مشتركة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للتصدي لوجود عناصر الجناح المعارض بالحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في الأراضي الكونغولية، وللشواغل المتصلة بالآثار السلبية للنزاع الدائر في جنوب السودان على الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي المخاطبات التي تبادلاها في ١٢ و ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ مع السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات، بما في ذلك مع رئيس ديوان رئيس الجمهورية، ونائب رئيس الوزراء المكلف بملف الشؤون الداخلية، ونائب رئيس الوزراء المكلف بملف الشؤون الخارجية، وممثلي الجناح المعارض بالحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، شدّدا على ضرورة السعي إلى إيجاد حل سياسي دائم تدعمه الجهات الإقليمية الفاعلة. وقام ممثلي الخاص ومبعوثي الخاص أيضا بمناقشة هذه المسألة مع الرئيس الأوغندي.

جيم - حالة حقوق الإنسان

٢٨ - استمر تدهور حالة حقوق الإنسان في ظل تصاعد العنف والاضطراب السياسي. وفي عام ٢٠١٦، وثقت البعثة ١٩٠ ٥ انتهاكا لحقوق الإنسان في مختلف أنحاء البلد، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣٠ في المائة عن عام ٢٠١٥. وازدادت أيضا كثافة أنشطة عدة جماعات مسلحة في المقاطعات المتضررة من النزاع، مما تسبب في العديد من حالات انتهاك حقوق الإنسان، ولا سيما في كيفو الشمالية (٩١٠ ١ حالات)، وإيتوري (٧٤٩ حالة)، وكاتانغا العليا (٣٢٨ حالة).

٢٩ - وفي عام ٢٠١٦، كان الموظفون الحكوميون مسؤولين عن ٦٤ في المائة من العدد الكلّي للانتهاكات الموثقة، بما في ذلك حالات قتل ٤٨٠ مدنيا خارج نطاق القضاء. وظلت الشرطة الوطنية هي المسؤول الرئيسي عن انتهاكات حقوق الإنسان، حيث بلغ مجموع الانتهاكات التي تتحمل مسؤوليتها ٥٥٣ ١ انتهاكا، أو ٣٠ في المائة من العدد الكلّي للحالات الموثقة في عام ٢٠١٦. وهذا يمثل زيادة بنسبة ٦٥ في المائة عن عام ٢٠١٥.

٣٠ - وعلى مدى عام ٢٠١٦، كانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن ٣٦ في المائة من العدد الكلّي للانتهاكات، واشتمل هذا على قتل ٧١٨ مدنيا. ومن بين حالات انتهاك حقوق الإنسان الـ ٨٧١ ١ المنسوبة إلى الجماعات المسلحة، كانت عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري مسؤولة عن القسم الأعظم، حيث وُثّق ٥١٦ حادثا، ومعظمها حوادث

نهب. وظلت عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نشطة بصفة خاصة في إقليم روتشورو، في كيفو الشمالية، وكانت مسؤولة عن عدد كبير من عمليات الإعدام بإجراءات موجزة (١٥٠ ضحية)، وانتهاكات الحق في الحرية وفي أمان المرء على شخصه (٢٢٥ ضحية). ومثّل تحالف القوى الديمقراطية والجماعات المنتسبة إليه المشتبه بها الجهات الرئيسية المسؤولة عن عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، حيث بلغ عدد ضحاياها ٢٣٠ شخصا على الأقل.

٣١ - وفي عام ٢٠١٦، سجّلت البعثة ١ ١٠٢ من حالات انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية المرتبطة بتضييق الحيز الديمقراطي، وهو ما يمثل زيادة في عدد هذه الحالات إلى أربعة أضعاف ما كان عليه في عام ٢٠١٥. وسُجّلت حوادث عنيفة بشكل خاص خلال الاضطرابات السياسية التي وقعت خلال الفترة التي تخلّلها تاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر. ففي الفترة ما بين ١٥ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر، قامت البعثة بتوثيق قيام الموظفين الحكوميين بقتل ما لا يقل عن ٤٠ مدنيا، من بينهم خمس نساء وطفلان، وجرح ١٤٧ شخصا، من بينهم ١٤ امرأة و ١٨ طفلا. وخلال الفترة نفسها، قام الموظفون الحكوميون بالقبض على ما لا يقل عن ٩١٧ شخصا، من بينهم ٣٠ امرأة و ٩٥ طفلا، في مختلف أنحاء البلد. ولئن تم الإفراج عن معظم هؤلاء الأفراد، فقد أفيد بأن أكثر من ٧٠ منهم قد وُجّهت إليهم تهم بارتكاب جنايات، بما في ذلك تهم بارتكاب أعمال التدمير بدافع الحقد أو النهب أو التمرد أو المشاركة في حركة انقلابية. وأفيد بأن العديد من هؤلاء الأشخاص عومل بصورة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة عند القبض عليه أو أثناء احتجازه.

٣٢ - وكانت هناك أيضا عدة حالات للعنف الذي ارتكبه المتظاهرون في ١٩ كانون الأول/ديسمبر. وقد قُتل أحد ضباط الشرطة الوطنية على أيدي المتظاهرين في كينشاسا، وأصيب آخر بجروح طفيفة على أيدي المحتجين في لوبومباشي، بمقاطعة كاتانغا العليا. وقام المتظاهرون أيضا بنهب وتدمير الممتلكات العامة والخاصة في كينشاسا ولوبومباشي ولوبيو (كاساي) وبوما وماتادي (وسط الكونغو).

حماية الطفل

٣٣ - وثّقت البعثة ١١٤ حالة انتهاك جسيم تعرّض لها الأطفال، وهو ما يمثل انخفاضا طفيفا عن الحالات الـ ١٢٠ الموثّقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. واستمر تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة واستخدامهم في صفوفها. وكانت الجماعات المسلحة التي تقوم بالنشاط الرئيسي على صعيد تجنيد الأطفال واستخدامهم هي ماي - ماي مازيمبي/اتحاد الوطنيين من أجل حماية الأبرياء (١٤)، ونياتورا (١٢)، وجماعة ندوما للدفاع

عن الكونغو – فصيل التجديد/غيدون (٨)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (٨)، وماي – ماي رايا موتومبوكي (٧)، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر ذي سيادة (٦). وجرى قتل وتشويه سبعة أطفال، بينما اختُطف تسعة ووقع ٢٥، من بينهم اثنان من الصبية، ضحايا للعنف الجنسي. وفي المجمل، هناك ٦١ صبيا وتسع فتيات فُصلوا عن الجماعات المسلحة أو هربوا منها. وأُفرج عن صبيين يُزعم أنهما كانا مرتبطين بجماعات مسلحة بعد أن كانا محتجزين لدى القوات المسلحة وسُلِّما إلى البعثة، في حين ما زالت القوات المسلحة تحتجز ١٣ صبيا، منهم اثنان من الروانديين. وفي عام ٢٠١٧، أفضت جهود الدعوة المشتركة التي تقوم بها البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حتى ٢٣ شباط/فبراير إلى الإفراج عن ٣٧ قاصرا تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ سنة كانوا محتجزين في سجن كانانغا منذ آب/أغسطس ٢٠١٦ بدعوى تورُّطهم في أنشطة ميليشيا كامونا نسابو. وقامت الجماعات المسلحة أيضا بشنّ هجمتين موثقتين ضد مدرستين، وهجمة أخرى ضد مركز للرعاية الصحية.

العنف الجنسي

٣٤ – سجلت البعثة زيادة حادة في العنف الجنسي المتصل بالنزاعات المرتكب في سياق تزايد حدة النزاع العرقي في إقليم كاليمي، مقاطعة تنجانيقا. وعقب إيفاد بعثة للتحقيق قامت بعملها خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أكدت البعثة تعرُّض ٣٠ امرأة وست فتيات للاغتصاب. وتنتمي ١٩ من الضحايا الـ ٣٦، بمن في ذلك القاصرات الست، إلى طائفة توا، في حين اغتصب رجال من لوبا ثلاث نساء يُعتقد أنهن من مؤيدات قبيلة توا. وأفيد أن النساء الـ ١٤ الأخريات، وجميعهن من أهالي طائفة لوبا المشردين داخليا، قد تعرضن للاغتصاب على يد رجال ينتمون إلى طائفة توا خلال الهجمات التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

دال – الحالة على الصعيدين الإنساني والاقتصادي

٣٥ – تدهورت الحالة الإنسانية بسبب تزايد حدة العنف القبلي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بلغ عدد من شردوا قسرا ما مجموعه ٢,٢ مليون شخص. وفي تنجانيقا، تسبّب انتشار العنف في العديد من مناطق المقاطعة في موجة جديدة من التشرّد القسري لـ ٠٠٠ ١٠٢ شخص خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦، بمن في ذلك ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٤٦ شخصا شُرّدوا إلى مقاطعتي لومامي العليا وكاتانغا العليا المجاورتين. وبالمثل، وقعت في مقاطعتي كاساي الوسطى وكاساي

الشرقية اشتباكات بين القوات المسلحة والميليشيات المحلية أدت إلى تشريد أكثر من ٠٠٠ ٢٢٥ شخص بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كان هناك ٩٥٦ ٤٥١ من اللاجئين وطالبي اللجوء موجودون في البلد، ومعظمهم من بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ورواندا. وبحلول أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كانت مفوضية شؤون اللاجئين قد سجلت ٠٠٠ ٢٨ لاجئ من جنوب السودان، وقد استقرت أغلبية هؤلاء بالقرب من الحدود مع جنوب السودان في إقليمي دونغو وفراجي في أويلي العليا.

٣٦ - واستمر تعثُّر وصول المساعدات الإنسانية بسبب انعدام الأمن في بعض المناطق في المقاطعات الشرقية. وتعذّر توفير التمويل للمساعدات الإنسانية بما يواكب وتيرة نمو الاحتياجات الإنسانية. وكانت خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦ ممولّة بمستوى يزيد قليلا عن ٦٠ في المائة (٤١٢ مليون دولار من أصل ٦٩٠ مليون دولار) في نهاية عام ٢٠١٦. وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧، وجّه مجتمع الهيئات الإنسانية والسلطات الكونغولية نداء من أجل توفير مبلغ ٧٤٨ مليون دولار لمساعدة ٦,٧ ملايين من المحتاجين لعام ٢٠١٧.

٣٧ - وتَواصَل الاتجاه النزولي للاقتصاد الكلي، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى الانخفاض في الأسعار العالمية للسلع الأساسية. وقد انخفضت قيمة الفرنك الكونغولي بنسبة تزيد على ٣٠ في المائة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، رغم الجهود التي يبذلها المصرف المركزي لكبح التضخم. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ضاعف المصرف المركزي سعر فائدته الأساسي من ٧ إلى ١٤ في المائة، وقام في ٢٤ كانون الثاني/يناير بضخّ ٥٠ مليون دولار في سوق العملات المتداولة بين المصارف في محاولة لدعم الفرنك الكونغولي. ومن شأن تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية أن يؤجج الإحباط الشعبي في بيئة سياسية متوترة أصلا.

ثالثا - التعديل المقترح للبعثة وتنفيذ التزامات الإبلاغ الرئيسية

٣٨ - يتيح الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ مسارا واضحا نحو إجراء الانتخابات، ويوفر أفضل فرصة للانتقال السلمي للسلطة، وهو ما سيمهد لانسحاب البعثة وخروجها في نهاية المطاف. ومن ثم، سيكون الهدف الاستراتيجي الرئيسي للبعثة خلال فترة الأشهر الـ ١٢ إلى ١٨ القادمة هو المساعدة على تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وشاملة وذات مصداقية في الموعد المقرر ووفقا لأحكام الاتفاق السياسي. وسيتوقف تحقيق هذا الهدف على توافر الإرادة السياسية لدى الأطراف الموقعة. وتقوم البعثة

حاليا بتعديل أولوياتها ووضعيتها ووجودها لضمان احتلالها موقعاً يمكنها من استخدام مجموعة الأدوات الكاملة المتاحة لها لدعم العملية السياسية والانتخابية، والمساهمة في حماية المدنيين، والحد من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، والمساعدة في جهود تحقيق الاستقرار.

العملية السياسة والانتخابية

٣٩ - يظل التنفيذ السريع للاتفاق السياسي، بدءاً بوضع الصيغة النهائية للأحكام الخاصة، أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على الزخم المؤدي إلى الانتخابات وللحيلولة دون حدوث تدهور أكبر للحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان في البلد. وسوف تقوم البعثة، على وجه الخصوص، بدعم هذه العملية من خلال الجهود المتواصلة التي يقوم بها ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية على صعد المساعي الحميدة والتيسير السياسي والتفاعل مع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، إلى جانب الشركاء الإقليميين والدوليين. والبعثة مستعدة أيضا لدعم عمل اللجنة الوطنية لرصد الاتفاق والعملية الانتخابية، بناء على الطلب، من أجل المساعدة على ضمان قدرة هذه الهيئة المهمة على الاضطلاع بكامل دورها الحاسم في الإشراف على تنفيذ الاتفاق السياسي. وهذا أمر أساسي لتحقيق الهدف الاستراتيجي الشامل. وإلى جانب هذه الجهود، ستواصل البعثة تقديم الدعم التقني واللوجستي للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة من أجل إتمام تحديث سجل الناخبين، ورهنا بتكليف مجلس الأمن، دعم تنظيم وإجراء الانتخابات.

ملاك الموظفين المدنيين

٤٠ - البعثة بصدد إعادة ضبط ملاك موظفيها المدنيين لضمان قدرته على دعم هدفها الاستراتيجي الرئيسي خلال الفترة الانتقالية وعند إجراء الانتخابات المقبلة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري نقل الموظفين المدنيين في أدوار القيادة والإدارة الرئيسية من غوما لتعزيز مقر البعثة في كينشاسا، وهو الأمر الذي سيمكّن قيادة البعثة من زيادة التفاعل مع سلطات البلد المضيف.

حقوق الإنسان

٤١ - في إطار الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية، ستواصل البعثة التركيز بقوة على تعزيز حقوق الإنسان والحفاظ على الحيز السياسي وتعزيز تدابير بناء الثقة. وسيمثل اعتماد تدابير صارمة لرصد حقوق الإنسان

والإبلاغ عنها والتحقيق فيها والدعوة إليها جزءا حيويا من جهود البعثة الرامية إلى الحد من العنف السياسي خلال الفترة الانتقالية والانتخابات المقبلة. وستواصل البعثة تكثيف تعاونها مع السلطات الوطنية على جميع المستويات ومع الجهات الأمنية وجميع الجهات المعنية للحث على احترام الحريات السياسية الأساسية. وستعمل البعثة أيضا بشكل وثيق مع المجلس الأعلى للوسائط السمعية والبصرية والاتصالات من أجل المساهمة في تعزيز واحترام حرية الصحافة. وستواصل البعثة الاستفادة من خلاياها لدعم الادّعاء من أجل مساعدة السلطات الكونغولية على كفالة إخضاع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للمحاسبة.

حماية المدنيين

٤٢ - ستواصل البعثة اتباع نهج شامل لحماية المدنيين يركز على استخدام المساعي الحميدة والوساطة السياسية على الصعد المحلي والإقليمي والوطني، إلى جانب رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها من أجل منع تصاعد النزاعات الطائفية، التي يرجح أن تصبح مسيّسة بشكل متزايد في الفترة السابقة للانتخابات. وتحقيقا لهذه الغاية، تتخذ البعثة خطوات لتعزيز ما تقوم به من جمع وتحليل للمعلومات بهدف معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال تحسين فهم الروابط بين الديناميات السياسية المحلية والوطنية، والصلات بين الجماعات المسلحة وتدفقات الأسلحة والشبكات الإجرامية. وتقوم البعثة أيضا بتعزيز القدرات التحليلية وقدرات الإنذار المبكر في البؤر الساخنة الرئيسية، بما في ذلك من خلال تعزيز هيكلها المعلوماتي وشبكات الإنذار المحلية.

قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤٣ - ما فتئت قوة البعثة تتخذ وضعية أكثر مرونة ورشاقة وقدرة على التنقّل دعما لهدفها الاستراتيجي الرئيسي، مما سيمكنها من تركيز قواتها حيثما تشتد الحاجة إليها لحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني. ومن شأن استخدام القدرات المعززة، بما في ذلك الأصول الاستخباراتية وفرق المشاة المتخصصة، بالاقتران مع آليات البعثة التحليلية القائمة وأصولها الجوية، أن يمكّن البعثة من تحسين معالجة طائفة من التحديات المتزايدة بسرعة خلال الفترة المقبلة. وسيتم إدخال تعديلات على القوة في حدود الموارد المتاحة من خلال الاستعاضة عن الوحدات الحالية بقدرات أكثر تخصصية، وذلك على افتراض إمكان توليدها في الوقت المناسب. ولن تسفر هذه التعديلات عن أي زيادة في عدد الموظفين.

٤٤ - وسيتطلب تعديل قوة البعثة لتكون أكثر مرونة ورشاقة وقدرة على التنقل أيضا جهودا متناسبة لمعالجة أي محاذير من شأنها أن تقيد استخدام القوة في مختلف المناطق، بما في ذلك على صعيد الاستعانة بالكتائب القابلة للانتشار السريع. وستواصل القوة أيضا تعزيز المحاسبة من خلال رصد الأداء بصورة أقوى، وفقا لما طلبه مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إدخال تعديلات على حدود قطاعات القوة بغية التصدي للتهديدات الجديدة والناشئة.

٤٥ - وواصلت البعثة بذل الجهود الرامية إلى إحداث تحوّل في القوة، ولا سيما من خلال نشر الكتائب القابلة للانتشار السريع التي تعتبر ضرورية لدعم زيادة القدرة على التنقّل. وقد مثّل نشر قوة معزِّزة بحجم سرية لكتيبة من هذا النوع في قطاع كاتانغا في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ عنصرا أساسيا في تصدّي البعثة لتصاعد العنف في تلك المنطقة. ومن المنتظر أن تصل الكتيبة الثانية من هذا النوع إلى منطقة البعثة في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

عنصر الشرطة

٤٦ - لدى البعثة سبع وحدات شرطة مشكّلة منتشرة حاليا في بيني وبوكاكو وبونيا وغوما وكينشاسا، وستواصل هذه الوحدات تسيير الدوريات المنتظمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان وردعها، وتيسير نشر أفرقة حقوق الإنسان والشرطة وما تقوم به من رصد، والتدخل السريع عند الاقتضاء. وفي ضوء تزايد خطر العنف المتصل بالانتخابات والحالة السياسية، ستكون هناك حاجة إلى وحدتين إضافيتين من وحدات الشرطة المشكلة في بومباشي وكانانغا اللتين من المرجح أن تكونا بؤرتين انتخابيتين ساخنتين، واللتين لا توجد بهما حاليا وحدات شرطة مشكّلة. ومن شأن قدرات التدخل السريع هذه في تلك المناطق الحضرية الرئيسية أن تعزز قدرة البعثة على حماية المدنيين، وكذلك موظفي الأمم المتحدة ومبانيها، في حالة اندلاع أعمال عنف متصلة بالانتخابات. وستكون هناك حاجة إلى ٣٦ ناقلة أفراد مصفّحة إضافية لتعزيز قدرة وحدات الشرطة المشكلة القائمة والجديدة على التنقّل.

دعم وكالات الأمن الوطنية

٤٧ - ستقوم البعثة أيضا بتعميق تفاعلها مع قوات الأمن الوطنية لتعزيز بيئة آمنة يشارك فيها جميع المواطنين في العملية الديمقراطية بصورة سلمية. وسيقدَّم الدعم إلى قوات الأمن الوطنية، سواء في مجال بناء القدرات أو العمليات، في إطار من الامتثال الصارم لسياسة الأمم

المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، مع التركيز على الأثر الذي يمكن أن يحدثه الدعم المقدَّم من البعثة على صعيد احترام الحقوق والحريات السياسية. وستواصل شرطة البعثة، بدعم من شعبة حقوق الإنسان، تقديم الدعم للشرطة الوطنية، ولا سيما من خلال التدريب على إدارة شؤون حقوق الإنسان والنظام العام، مع رصد سلوكها وعملياتها عن كثب. وتعتزم البعثة تعزيز التعاون التعبوي المباشر مع القوات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك من خلال أفرقة دعم الاتصال في حالات القتال.

تحقيق الاستقرار

٤٨ - ستركز البعثة جهودها لتحقيق الاستقرار على كفالة الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن والتي يمكن البناء عليها بعد الانتخابات في سياق استراتيجية خروج البعثة. وستستخدم البعثة، على وجه التحديد، مساعيها الحميدة لدعم جهود تحقيق الاستقرار الرئيسية، بما في ذلك الإصلاحات الرئيسية لإطار السلام والأمن والتعاون، والتفاعل مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة الثنائية لمعالجة أثر تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية، ومواصلة دعمها لنُهُج تحقيق الاستقرار المرتبطة بالمناطق في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك تنسيق ودعم استراتيجية المانحين المتعددين الدولية لدعم الأمن والاستقرار وجهود تخفيف العنف المجتمعي.

وجود البعثة

٤٩ - تعمل البعثة على وضع خطط لتعزيز وجودها من المدنيين و/أو أفراد الشرطة و/أو أفراد القوة بتحويل الموارد إلى عدد محدود من المواقع، بما في ذلك بيني وكانانغا، حيث يُتوقّع أن تستمر التوترات الشديدة طوال الفترة الانتقالية، أو حيث لديها حاليا وجود محدود أو ليس لديها وجود مطلقا. ونظرا لأن البعثة لا تستطيع إرساء وجود كاف في جميع المناطق الشديدة الخطورة دفعة واحدة في حدود الموارد المتاحة لها، فستتواصل الجهود الرامية إلى تحسين قدرة البعثة على الاستجابة بسرعة للتهديدات الناشئة، مع التركيز على منع حدوثها والتخفيف من آثارها.

٥٠ - ونظرا لمحدودية وجود البعثة في معظم أرجاء البلد، فإن القدرة على تحريك الأفراد المدنيين والعسكريين إلى بؤر الاضطرابات، عند وقوعها، ستكون بالغة الأهمية طوال الفترة الانتقالية، بما في ذلك فيما يتعلق بعملية إحداث التحوّل في القوة. وكما أظهرت التجربة الأخيرة للبعثة في مقاطعات كاساي، فإن الأفرقة المتنقلة للرصد والاستجابة، التي أنشئت خصيصا للنشر السريع إلى مناطق العنف المحتمل أو الناشئ التي يقل فيها وجود البعثة

أو ينعدم، قد أثبتت أهميتها كأداة تستطيع البعثة من خلالها تقدير الحالات وتحليلها، فضلا عن كونها وسيلة من وسائل الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في المناطق التي ليس لها وجود فيها. وتساعد الأفرقةُ أيضا في توجيه تفاعل البعثة مع سلطات المقاطعات والسلطات الوطنية لتهدئة التوترات ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف. وستبقى مسألة التنقل والمرونة ذات أهمية بالغة.

رابعا – سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٥١ – تم الإبلاغ عن نحو ٧٥ حادثة متصلة بالأمن والسلامة تعرض لها موظفو الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة قيد الاستعراض. وتضمَّن ذلك ٣٨ حادثة ذات طابع جنائي استهدفت بالدرجة الأولى موظفين وطنيين، وسبع حالات ذات صلة بالاضطرابات المدنية، و ٢٦ حالة متصلة بالمخاطر، وأربعة حوادث ذات صلة بالنزاع المسلح. وخلصت البعثة إلى أن دعمها للعمليات التي تجري بقيادة القوات المسلحة ضد الجماعات المسلحة والسياق الانتقالي المتقلب قد يفضيان إلى تهديدات تحدق بموظفي الأمم المتحدة ومنشآتها، واستعرضت عملياتها وإجراءاتها واتخذت تدابير ذات صلة للتخفيف من المخاطر بغية مواجهة التغيرات في الحالة الأمنية.

خامسا – سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٥٢ – واصلت البعثة الإنفاذ الصارم لسياستي المتمثلة في عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين في صفوف جميع الموظفين، مما أدى إلى انخفاض عدد الحوادث من ست في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى اثنتين. وواصلت البعثة اتخاذ إجراءات وقائية، من قبيل أنشطة التدريب والتوعية، وزيارات تقييم المخاطر والرصد، وإنشاء شبكات مجتمعية لتقديم الشكاوى، وتسيير دوريات ردع منتظمة لوحدات الشرطة المشكلة والشرطة العسكرية التابعة للبعثة، والعمل بنظامي المناطق المحظورة وحظر التجول. وأثبتت الشبكات المجتمعية لتقديم الشكاوى فعاليتها خلال الأشهر الستة الماضية، إذ لم تتلق هذه الشبكات أي مزاعم جديدة في مناطق عملياتها. وقدمت البعثة، بالتنسيق الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، المساعدة إلى ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة التشجيع على زيادة مشاركة السلطات الوطنية المختصة في جهود الوقاية وتقديم الدعم المستدام للضحايا.

سادسا – الجوانب المالية

٥٣ – قررت الجمعية العامة، في قرارها ٧٠/٢٧٤، أن تعتمد مبلغ ٢٣٥,٧ ١ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقد قُدّمت ميزانيتي المقترحة البالغ حجمها ٢٣٤,٦ ١ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ إلى الجمعية العامة لتنظر فيها خلال الجزء الثاني من دورتها الحادية والسبعين المستأنفة. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، فإن تكلفة الإنفاق على البعثة ستكون في حدود المبالغ المعتمدة من الجمعية العامة.

سابعا – الملاحظات والتوصيات

٥٤ – تجد جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها، مرة أخرى، في مفترق طرق. وإنني أشيد بروح التوافق التي أبداها أصحاب المصلحة الكونغوليين من مختلف الانتماءات السياسية وبجهود الوساطة التي بذلها المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، مما أسفر عن توقيع الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويقدم الاتفاق السياسي مسارا عمليا صوب إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة، وهو الأمر الذي سيمكّن البلد من المضي قدما نحو مستقبل أكثر استقرارا لا حاجة فيه إلى قوات لحفظ السلام. وثمّة عقبات سياسية ولوجستية ومالية صعبة يتعين التغلب عليها من أجل تحقيق هذا الهدف. ولذلك، أدعو جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين المعنيين إلى العمل بنفس روح التعاون وحسن النية، وبنفس الشعور بالمسؤولية، على وضع الأحكام الخاصة والإسراع في تنفيذ الترتيبات الانتقالية، بدءا بتعيين رئيس الوزراء وإنشاء اللجنة الوطنية لمتابعة الاتفاق والعملية الانتخابية. وإذا ما استمر التأخير فإن هذا لن يؤدي إلا إلى تأجيج التوترات وأعمال العنف التي تنتشر الآن في جميع أنحاء البلد.

٥٥ – وقد دفع الحماس الذي ولّده الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بأصحاب المصلحة الكونغوليين من مختلف الانتماءات السياسية إلى اتباع استراتيجية حافة الهاوية والمناورة. وتتمثل المهمة الأشد إلحاحا الآن بالنسبة للأمم المتحدة في أن تعمل، بالتعاون الوثيق مع شركائها الإقليميين والدوليين الرئيسيين، على دعم إنشاء الترتيبات الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق السياسي والمساعدة على تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة ونقل السلطة سلميا في أقصر إطار زمني ممكن. وستكون الأشهر المقبلة حاسمة في هذا الصدد. ولذلك، يجب بذل كل جهد ممكن

على الصعد الوطني والاقليمي والدولي للمحافظة على سير العملية قدما، وفقا لما يدعو إليه البيان المشترك الصادر عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧. وبالتالي فإنني أدعو مجلس الأمن إلى الوقوف بكامل ثقله خلف الاتفاق السياسي وجهود البعثة الرامية إلى دعم تنفيذه بسرعة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيواصل ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية بذل مساعيه الحميدة لدعم الانتقال السياسي، بما في ذلك إنشاء المؤسسات الانتقالية وكفالة عملها بسلاسة، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والحفاظ على الحيز السياسي.

٥٦ - وأشجع أيضا مجلس الأمن على كفالة تكليف البعثة بدعم الدورة الانتخابية وتزويدها بالموارد الكافية على نحو يمكنها من القيام بذلك، مع عدم الاكتفاء بإكمال تنقيح سجل الناخبين، وذلك من خلال توفير الدعم اللوجستي والتقني إلى المراحل الأخرى من العملية الانتخابية التي يجب استكمالها لكفالة إجراء انتخابات رئاسية وانتخابات تشريعية على صعيد المقاطعات والصعيد الوطني تكون ذات مصداقية وتتم في المواعيد المقررة. ومن المؤكد أن هذا الدعم ينطوي على درجة من المخاطرة. غير أنه، في ظل توقيع اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر السياسي، سيكون من شأن فرض شروط صارمة لتقييد قدرة البعثة على العمل أن يسهم في إطالة أمد الغموض السياسي الحالي ويتسبب في مزيد من التأخير في تنفيذ الاتفاق السياسي وإجراء العملية الانتخابية.

٥٧ - وسيكون هناك كثير من التحديات في الفترة الانتقالية المقبلة. ويساورني القلق إزاء بطء وتيرة المفاوضات بشأن طرائق تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر السياسي والتدهور السريع للحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد، التي تفاقمت بسبب الغموض السياسي السائد. ولم يعد انعدام الأمن يقتصر على شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تستمر الجماعات المسلحة بارتكاب العنف ضد المدنيين وتهديدهم، وحيث ينتشر معظم قوات البعثة. فقد امتدت حالة انعدام الأمن إلى مناطق أخرى من قبيل مقاطعات كاساي الثلاث، ووسط الكونغو، وتنجانيقا، حيث تتصاعد حدة العنف الطائفي والتحديات التي تجابه سلطة الدولة. وتتعرض المناطق الحضرية الكبرى هي أيضا لإمكانية تزايد العنف في السياق الانتخابي. وبذلت البعثة، في حدود الموارد المتاحة، قصارى جهدها للتكيف مع هذه البيئة الجديدة، ولكنها ستواجه صعوبة شديدة في الوفاء بولايتها بصورة مرضية في جميع أنحاء البلد إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية.

٥٨ - وتقتضي التحديات السياسية والأمنية الحالية التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية التوصل إلى حل سياسي يكون مدعوما، حسب الاقتضاء، باستجابة أمنية ذات مصداقية وتتسم بالفعالية. وتقع المسؤولية الرئيسية عن ذلك على عاتق السلطات الوطنية، وستواصل البعثة العمل معها للتصدي لتهديدات محددة يتعرض لها السكان المدنيون في حدود ولايتها القائمة والموارد المتاحة لها وفي إطار الامتثال الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

٥٩ - وأعتزم أن أكفل قيام البعثة بتنفيذ ولايتها لحماية المدنيين بسبل منها تحسين أداء عنصريها العسكري والشُرَطي. ويجب أن تكون جميع قوات البعثة جاهزة ومستعدة لاستخدام القوة ضد الجماعات المسلحة التي تشكل تهديدا للسكان المدنيين، وأن تفعل ذلك بشكل استباقي. وينبغي أن يظل شن عمليات هجومية محددة الهدف لشل نشاط الجماعات المسلحة المهمةَ الرئيسية لوحدات ألوية التدخل التابعة للقوة، غير أن الألوية الإطارية يجب أن تقدم إسهاما نشطا، في إطار دورها الداعم، في العمل على شل نشاط الجماعات المسلحة. وإنني أعول على دعم وتعاون البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، التي سوف تبذل قصارى جهدها بهدف الحفاظ على فعالية البعثة ومصداقيتها، وسأواصل إشراكها في هذا الصدد. وسأبلغ مجلس الأمن أيضا، بناء على الطلب، بأي حالة من حالات التقصير في الأداء.

٦٠ - وسيكون تعزيز قدرة قوات البعثة على التنقُّل ومرونتها ورشاقتها أكثر ضرورة لتوفير الدعم الفعال لتنفيذ الاستراتيجية السياسية للبعثة، ولا سيما خلال الفترة المقبلة. ولذا فإنني بصدد استكشاف إمكانية نشر مزيد من القدرات المتخصصة الإضافية، بما في ذلك الأصول الاستخباراتية وفصائل المشاة المتخصصة، وهو ما يمكن تحقيقه بخفض عدد قوات البعثة الأخرى، مما يسفر عن عدم زيادة عدد القوات الموجودة على الأرض.

٦١ - وسيستمر أيضا منح الأولوية للردع والمنع في التعامل مع العنف المتصل بالانتخابات. وأود بالتالي أن أشجع مجلس الأمن على النظر في الإذن بنشر وحدتين إضافيتين من الشرطة المشكلة، مع ما يرتبط بهما من عوامل تمكينية، من أجل زيادة استعداد البعثة لحماية المدنيين، ورصد حالة حقوق الإنسان، ومساعدة السلطات الوطنية على إدارة النظام العام، ولا سيما في كانانغا ولوبومباشي، حيث يوجد احتمال كبير لاندلاع العنف في المناطق الحضرية في الفترة الانتخابية المقبلة. وستُستعرَض الحاجة إلى هذه الوحدات الإضافية من الشرطة المشكلة حالما تنتهي الانتخابات بغية إلغائها تدريجيا.

٦٢ - وإنني أشعر بانزعاج شديد إزاء الزيادة الحادة في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك استمرار تقلص الحيّز السياسي. وأحثّ السلطات الكونغولية على اتخاذ التدابير المناسبة لإخضاع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان للمساءلة. وأدعو كذلك إلى إجراء تحقيقات حسنة التوقيت وذات مصداقية بخصوص الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبت خلال الأحداث التي وقعت في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أدى إلى مقتل نحو ١٠٠ مدني، سقط معظمهم على يد قوات الأمن الوطنية. وأحث الحكومة على الإسراع بالتحقيق في المزاعم المتعلقة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في سياق الاشتباكات التي دارت بين قوات الأمن الوطنية وقوات ميليشيا كامووينا نسابو في مقاطعات كاساي. وأرحب بإطلاق سراح بعض السجناء الذين تربطهم صلات بالأحزاب السياسية أو المقربين منها، وبإعادة فتح بعض وسائط الإعلام المرتبطة بالمعارضة، وهما تدبيران من تدابير بناء الثقة مهمان لدعم عملية الانتقال السياسي. وأشجع السلطات الكونغولية على اتخاذ مزيد من تدابير بناء الثقة ودعم الممارسة الحرة للحقوق السياسية والمدنية.

٦٣ - ويساورني قلق بالغ إزاء التقارير الأخيرة عن التحركات عبر الحدود لعناصر حركة ٢٣ مارس السابقة، والأثر السلبي للنزاع في جنوب السودان والحالة في بوروندي على جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال القلق يساورني أيضا لأن الكثير من الالتزامات الواردة في إطار السلام والأمن والتعاون لم ينفذ بعد. وأدعو جميع الأطراف الموقعة على الإطار إلى مضاعفة جهودها لتنشيط تنفيذه والوفاء بالالتزامات المقطوعة. وأشجع أيضا القادة الإقليميين الرئيسيين على مواصلة مشاركتهم في الجهود المبذولة للمحافظة على سير العملية السياسية قدما. وأرحب بإنشاء اللجنة التقنية المشتركة بين البعثة والحكومة التي تركز على طرح خيارات لنقل عناصر الجناح المعارض بالحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأشجع الحكومة على مواصلة التشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين من أجل الاهتداء إلى حل مستدام لهذه المسألة الهامة.

٦٤ - وستكون سنة ٢٠١٧ محورية بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالتالي، يظل وجود البعثة في البلد ضروريا للمساعدة في إبقاء العملية السياسية على المسار الصحيح، والحفاظ على المكاسب التي تحققت، وتعزيز آفاق الاستقرار في البلد. ولذلك أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة، لمدة سنة واحدة، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، مع مراعاة التوصيات المتعلقة بالدعم الذي تقدمه البعثة للعملية الانتخابية، وتعديلات القوة، وزيادة الحد الأقصى المأذون به لعنصر الشرطة من ١ ٠٥٠ إلى ١ ٣٧٠ فردا. وفي غضون ذلك،

ستواصل البعثة إجراء تعديلات لأولوياتها ووضعيتها ووجودها على النحو المبيّن في الفقرات ٣٨ إلى ٥٠ من هذا التقرير.

٦٥ - وأود أن أشكر ممثلي الخاص، مامان سيديكو، وجميع نساء ورجال البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على خدمتهم، التي كثيرا ما قدموها في ظل ظروف صعبة. فقد كان لما أظهروه من تصميم وتفان أثر عظيم في المساعدة على تحقيق استقرار الحالة الأمنية وتوطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن. وأعرب عن تقديري أيضا للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والجهات المانحة، والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية التي تواصل تقديم دعم لا يقدّر بثمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

خريطة

MONUSCO
February 2017
MONUSCO Headquarters
Force Forward Headquarters
Brigade Headquarters
Sector Headquarters
Formed Police Unit
Logistics base
Military Sector boundary
International boundary
Provincial boundary
National capital
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SOUTH SUDAN
UGANDA
RWANDA
BURUNDI
UNITED REPUBLIC OF TANZANIA
ZAMBIA
ANGOLA
CONGO
ATLANTIC OCEAN
Kinshasa
Brazzaville
Bangui
Kampala
Kigali
Bujumbura
Goma
Bukavu
Kisangani
Lubumbashi
Kolwezi
Mavivi
Kiwanja
Adikivu & Kavumu
Sange
Sake
Walungu & Mubone
Himbi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4412 Rev. 23 UNITED NATIONS
February 2017 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)